

بنك الكويت الوطني
الربع الثاني من العام 2021
مؤتمر المستثمرين/ المحليين
27 يوليو 2021



بنك الكويت الوطني
المؤتمر الهاتفي بشأن الأرباح في الربع الثاني/النصف الأول من العام 2021

الأربعاء الموافق 28 يوليو 2021

نسخة من محضر المؤتمر الهاتفي بشأن أرباح بنك الكويت الوطني والذي عقد يوم الثلاثاء الموافق 27 يوليو 2021 الساعة الثالثة عصراً حسب التوقيت المحلي لدولة الكويت.

السادة المشاركين من البنك:

السيد/ عصام الصقر – الرئيس التنفيذي للمجموعة

السيد/ سوجيت رونغي – المدير المالي للمجموعة بالإنيابة

السيد/ أمير حنا – رئيس وحدة علاقات المستثمرين والاتصال المؤسسي

إدارة المؤتمر:

السيدة/ إلينا سانثيز

من المجموعة المالية هيرميس (EFG Hermes)

إلينا سانثيز:

مساء الخير جميعاً.

معكم إلينا سانثيز من المجموعة المالية هيرميس. اهلاً ومرحباً بكم في الاجتماع الهاتفي المنعقد لمناقشة النتائج المالية لبنك الكويت الوطني عن الربع الثاني/النصف الأول من العام 2021. ينضم إلينا اليوم الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني السيد/ عصام الصقر، والمدير المالي للمجموعة بالإنبابة في بنك الكويت الوطني، السيد/ سوجيت رونغي، ورئيس وحدة علاقات المستثمرين والاتصال المؤسسي في بنك الكويت الوطني، السيد/ أمير حنا. سأترك الكلام الآن للسيد / أمير.

شكراً لكم.

شكراً إلينا

أمير حنا:

مساء الخير على الجميع.

نحن سعداء لانضمامكم لنا خلال هذا المؤتمر الهاتفي الذي نجريه اليوم لاستعراض النتائج المالية للربع الثاني / النصف الأول من العام 2021.

قبل أن نبدأ، أود أن أحيطكم علماً بأن بعض التصريحات في هذا العرض قد تتسم بالتطعية. وهذه التصريحات تعكس توقعات البنك وقد تنطوي تلك البيانات على بعض المخاطر ودرجة عدم اليقين بما قد يؤدي إلى اختلاف النتائج الفعلية بشكل جوهري وقد يؤثر سلباً على النتائج والآثار المالية للخطة الميينة هنا. ولا يتحمل البنك أي التزامات لتحديث آرائه المتعلقة بكل المخاطر والشكوك أو الاعلان علنا عن نتائج المراجعات التي يتم استحدثها فيما يتعلق بالبيانات التطلعية الميينة هنا. ويتعين عليكم الانتباه بعدم الاعتماد على تلك البيانات التطلعية. كما أود أن أشير بأن يمكنكم الاطلاع على بيان اخلاء المسؤولية الكامل الموجود في العرض المقدم لكم اليوم.

سنبدأ في موافاتكم ببعض الملاحظات الافتتاحية من قبل السيد/ عصام الصقر الرئيس التنفيذي للمجموعة، ثم ننتقل إلى السيد/ سوجيت رونغي المدير المالي للمجموعة بالإنبابة، والذي سوف يقوم باستعراض البيانات المالية معكم بمزيد من التفاصيل، ثم ننتقل أخيراً للإجابة على أسئلتكم بالترتيب الذي وردت به. كما يسعدنا متابعة الردود على أسئلتكم التي لم يتم الإجابة عليها من خلال تلقيها بالبريد الإلكتروني على عنوان قسم علاقات المستثمرين المتوفر على الموقع الإلكتروني لمجموعة بنك الكويت الوطني.

والآن، أولي زمام المحادثة للسيد/ عصام الصقر، الرئيس التنفيذي للمجموعة، ليوافكم ببعض الملاحظات الافتتاحية.

شكراً لك أمير.

عصام الصقر:

مساء الخير أو صباح الخير لكم جميعاً.

شكراً لانضمامكم إلينا في مناقشة النتائج المالية لبنك الكويت الوطني لفترة الربع الثاني والنصف الأول من العام 2021، وأتمنى أن تكونوا جميعاً بصحة وعافية.

خلال النصف الأول من العام، استمرت تحديات الاقتصاد الكلي والاضطرابات الناتجة عن جائحة كورونا في إلقاء ظلالها السلبية على قطاعات الأعمال. فعلى الرغم من بعض التحسن العام الذي شهدته البيئة التشغيلية، فما زلنا نعتقد أنه من غير المرجح العودة السريعة إلى الوتيرة الطبيعية للأنشطة الاقتصادية في المستقبل القريب، إلا أننا أصبحنا الآن أكثر ثقة في مواصلة الانتعاش التدريجي الذي نشهده منذ بداية العام.

وخلال فترة الستة أشهر الأولى من العام، أدى الإسراع في عملية توزيع اللقاحات بجانب رفع بعض القيود على التنقل وغيرها من الأنشطة إلى تحسن مستويات الثقة لدى قطاعات الأعمال وزيادة وتيرة النشاط الاقتصادي في الكويت. علاوة على ذلك، فقد تحسنت النظرة الاقتصادية المستقبلية بدعم من أسعار النفط التي شهدت تعافياً تجاوزت نسبته 40% منذ بداية العام.

كذلك، فإن الكويت في طريقها لتحقيق نمو في الناتج المحلي غير النفطي بنسبة 3% للعام 2021، وذلك في ظل تواصل حالة الزخم في النشاط الاقتصادي خلال الربع الثاني من العام. كما نشهد مؤشرات إيجابية على مستوى القطاعات بما في ذلك الطلب الجيد على الائتمان الشخصي وبعض التسارع في وتيرة أنشطة المشاريع، مع توقعات بطرح مشاريع تبلغ قيمتها حوالي 2.2 مليار دينار كويتي خلال العام 2021.

وبالانتقال إلى النتائج المالية، فقد حقق بنك الكويت الوطني صافي ربح قدره 160.8 مليون دينار كويتي خلال النصف الأول من العام 2021، بارتفاع قارب نسبته 45% مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي. وبالنسبة لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2021، فقد حقق البنك صافي ربح قدره 76.5 مليون دينار كويتي؛ بزيادة سنوية نسبتها 129%. وقد عزز من ربحية البنك بشكل أساسي زيادة حجم الأعمال والرسوم والعمولات الخاصة بالخدمات المصرفية الرئيسية إلى جانب تحسن تكلفة المخاطر. وعلى الرغم من أن بيئة أسعار الفائدة المنخفضة لا تزال تمثل تحدياً، إلا أن البنك أثبت مرونته في الحفاظ على هوامش الربحية وزيادتها من خلال إدارة أكثر كفاءة لتكلفة التمويل.

وبالنظر إلى الجانب الاستراتيجي، فإن المجموعة تواصل التركيز على تنوع عملياتها، حيث تساهم قطاعات الأعمال المختلفة بشكل قوي في الأرباح. كما واصلت استراتيجيتنا للتحول الرقمي تحقيق النجاح في رفع مستوى كفاءتنا وتحسين مستويات رضا وجودة ما نقدمه للعملاء من منتجات وخدمات. كما نواصل التركيز على تسريع مسيرتنا نحو التفوق الرقمي بالإضافة إلى تطلعنا إلى تأكيد ريادتنا في مجال الخدمات المصرفية الرقمية.

ويحرص بنك الكويت الوطني على مواصلة التزامه الراسخ بدعم الاقتصاد الكويتي وقطاع الأعمال والمواطنين والمقيمين في البلاد إيماناً منا بأن قيامه بمسؤولياته الاجتماعية والاقتصادية تجاه البلاد من شأنه أن يساهم في خلق مستقبل أفضل للجميع .

وفي هذا الإطار، فإن البنك ملتزم أكثر من أي وقت مضى بدمج استراتيجيات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية المؤثرة في جميع جوانب أعماله. وفي هذا الصدد، فقد حقق البنك من خلال الانتقال إلى مبنى المقر الرئيسي الجديد المصمم والمنفذ طبقاً لمعايير LEED الذهبية (نظام الريادة في تصميمات الطاقة والبيئة) انخفاضاً كبيراً في استهلاك الطاقة والمياه وانبعاثات الغازات الدفيئة. وفي الوقت ذاته، فإن دعمنا لحمات التثمين، بما في ذلك المساعدة في توفير اللقاحات لموظفينا يعتبر جزءاً مهماً من التزاماتنا الاجتماعية.

ويواصل بنك الكويت الوطني سعيه لدمج مبادرات الحوكمة البيئية والاجتماعية ضمن ثقافته المؤسسية. وتشمل المكونات الأساسية لبرنامج الاستدامة الاستمرار في تعزيز تقييم الأهمية النسبية بما في ذلك تحديد الثغرات، وحساب العائد المستدام على الاستثمار، وتحسين مدى التزام البنك بأطر الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية المحلية والدولية. وعلى المدى القصير، فإنه من المنتظر أن يقوم البنك بالإعلان عن مبادرات لقياس آثار الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية بشكل أفضل، مع التركيز على الأولويات القصوى والمتمثلة في تقييم الأثر البيئي المباشر وغير المباشر خاصة مع استمرار ظهور المخاطر الناجمة عن التغير المناخي.

وبهذا أختتم كلمتي لننتقل الآن إلى سوجيت رونغي المدير المالي للمجموعة بالإجابة، والذي سوف يقوم باستعراض البيانات المالية معكم بمزيد من التفاصيل.

تفضل سوجيت.

شكراً لك سيد/ عصام.

سوجيت رونغي:

عمتم مساءً جميعاً، وأهلاً ومرحباً بكم.

يسعدني أن اغتنم هذه الفرصة لأطلعكم على نتائجنا المالية للنصف الأول من العام 2021.

لقد قمنا بالإعلان مؤخراً عن تسجيل صافي أرباح بقيمة 160.8 مليون دينار كويتي عن فترة النصف الأول من العام 2021 بارتفاع نسبته 44.7% عن الفترة المماثلة من العام الماضي.

وقبل الخوض في المعلومات التفصيلية لنتائجنا المالية، أود أولاً أن أتحدث بإيجاز عن البيئة التشغيلية العامة خلال الفترة المنقضية من هذا العام.

استمر الانتعاش التدريجي الذي شهدناه في الربع الرابع من العام 2020 خلال فترة الستة أشهر الأولى من هذا العام وبما يعكس تحسن مستويات النشاط التجاري واستقرار أسعار النفط بالإضافة إلى تسارع وتيرة التطعيم ضد فيروس كورونا في الكويت بشكل كبير. وعلى الرغم من أجواء عدم اليقين والقيود المتخذة لمكافحة الوباء على مستوى العالم، فإن لدينا تفاؤلاً حذراً باستمرار التحسن خلال الأشهر المقبلة.

نتحول الآن إلى نتائجنا المالية للنصف الأول من العام 2021.

يعكس ارتفاع صافي الربح بواقع 49.7 مليون دينار كويتي (الموضح أمامكم في أعلى الجانب الأيسر من هذه الشريحة) وبنمو بنسبة 44.7% على أساس سنوي قوة أداء المجموعة واستمرار النمو في حجم أعمالنا وزيادة الفائض التشغيلي وانخفاض مخصصات خسائر انخفاض القيمة ومخصصات الخسائر الائتمانية. وبشكل خاص، سجلت محفظة قروض المجموعة نموًا قويًا بمقدار 1 مليار دينار كويتي. خلال النصف الأول من العام 2021، وبارتفاع نسبته 5.7%.

وقد شهد صافي ربح للربع الثاني من العام الحالي والذي بلغ 76.5 مليون دينار كويتي تراجعاً بنحو 7.8 مليون دينار كويتي مقارنة بالربع الماضي، وذلك نتيجة لزيادة مخصصات خسائر الائتمان.

وأود أن أُنوه هنا أننا ما زلنا في فترة البرنامج الثاني لتأجيل أقساط القروض الاستهلاكية والمقسطة، والذي تبلغ مدته ستة أشهر على غرار برنامج التأجيل الأول الذي تم تطبيقه خلال العام 2020، مع كونه متاحاً بشكل حصري للعملاء الكويتيين الذين طلبوا الاستفادة منه.

وعلى خلاف البرنامج الأول في 2020، والذي تم تحميل تكلفة تأجيل أقساط القروض على حقوق المساهمين، فسوف تتحمل الحكومة الكويتية التكلفة الناتجة عن التأجيل وفقاً للبرنامج الجديد.

وقد نتج عن برنامج التأجيل الخاص بالعام 2021 خسارة تعديل تم تقديرها مبدئياً بنحو 142 مليون دينار كويتي للمجموعة فيما لم يكن هناك أي تأثير على بيان الدخل، وتم إدراج المبلغ المستحق من الحكومة ضمن الموجودات الأخرى في الميزانية العمومية.

وقد بلغ الفائض التشغيلي (الربح قبل احتساب المخصصات والضرائب) لفترة النصف الأول من العام 2021 نحو 282.4 مليون دينار كويتي، بارتفاع نسبته 8.5% مقارنة بالفترة المماثلة من العام 2020، نتيجة للنمو الجيد في كل من إيرادات الفوائد وإيرادات غير الفوائد. كما ارتفع صافي الإيرادات التشغيلية للنصف الأول من العام 2021 بنحو 38 مليون دينار كويتي، ما نسبته 9.2% مقارنة بالنصف الأول من العام 2020، فيما ارتفعت التكاليف بنحو 15.8 مليون دينار كويتي خلال النصف الأول.

وبلغ صافي الإيرادات التشغيلية للربع الثاني من العام 143 مليون دينار كويتي، بارتفاع بلغ 3.5 مليون دينار كويتي مقارنة بالربع السابق، ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى ارتفاع صافي إيرادات الفوائد وصافي إيرادات التمويل الإسلامي، والذي قابله جزئياً نمو بالتكلفة.

وسوف نتطرق بمزيد من التفصيل إلى أهم العوامل المحركة للتغير في الإيرادات والهوامش والتكاليف بعد قليل.

ويواصل مزيج الإيرادات التشغيلية المبين في أسفل الجانب الأيمن من شريحة العرض إظهار مزيجاً قوياً، مع مساهمة 26% من مصادر الدخل من غير الفوائد.

ننتقل الآن إلى شريحة العرض التالية.

هنا سنلقي نظرة على أداء صافي إيرادات الفوائد والعوامل المحركة لهذا الأداء.

بلغ صافي إيرادات الفوائد وصافي إيرادات التمويل الإسلامي عن فترة النصف الأول من العام 2021 (الموضح في أعلى الجانب الأيسر من شريحة العرض) 333.6 مليون دينار كويتي، بارتفاع نسبته 4.7% عن فترة النصف الأول من العام 2020 والذي كان مستفيداً من ارتفاع حجم الإقراض وصافي هامش الفائدة. كما شهد الربع الثاني استمراراً لاتجاهات التحسن في صافي إيرادات الفوائد على أساس فصلي.

يعكس الرسم البياني في أسفل الجانب الأيسر من شريحة العرض استمرار انتعاش صافي هامش الفائدة للنصف الأول من العام 2021 من أدنى مستوياته في العام الماضي. ورغم ما تعرضت له العوائد من ضغوط كبيرة في وقت مبكر من دورة أسعار الفائدة، فقد تحسن صافي الهامش تدريجياً بسبب انخفاض تكلفة التمويل خلال الأرباع القليلة الماضية.

ونلاحظ أن متوسط صافي هامش الفائدة عن فترة النصف الأول من العام 2021 بلغ 2.28% مقابل 2.26% لفترة الربع الأول من العام، بينما تحسن صافي هامش الفائدة لهذا الربع ليبلغ 2.29% في ظل انخفاض تكلفة التمويل.

وخلال النصف الأول من العام 2021، بلغ متوسط العائد للمجموعة 3.00%، مقارنة بنحو 3.76% للنصف الأول من العام 2020. بينما بلغ متوسط تكلفة التمويل للمجموعة خلال هذا الربع 0.82%، مقارنة بنحو 1.72% للنصف الأول من العام 2020. وسجل متوسط العائد وتكلفة التمويل للربع الثاني من العام 2021 ما نسبته 2.98% و 0.79% على التوالي. ويستمر استفادة المجموعة من النمو القوي في الودائع منخفضة التكلفة التي شهدناها خلال العام 2020. وقد سمح ذلك للمجموعة أيضاً بالتخلص من وداائع المؤسسات ذات التكلفة الأعلى نسبياً.

وفي أسفل الجانب الأيمن من شريحة العرض، يمكننا رؤية العوامل المحركة التي ساهمت في دفع متوسط صافي هامش الفائدة نحو الارتفاع بمقدار 3 نقاط أساس إلى 2.28% في النصف الأول من العام 2021 مقارنة بنحو 2.25% في النصف الأول من العام 2020، حيث ساهم انخفاض تكلفة التمويل بشكل إيجابي في تحسين صافي هامش الفائدة بمقدار 82 نقطة أساس في حين أثرت الحركات المشتركة المرتبطة بالقروض والأصول الأخرى بشكل سلبي على صافي هامش الفائدة بمقدار 79 نقطة أساس.

ننتقل الآن إلى الشريحة التالية .

كما نرى أعلى الجانب الأيسر من الشريحة، فقد بلغ إجمالي إيرادات غير الفوائد في النصف الأول من العام الحالي 118.9 مليون دينار كويتي، بنمو قدره 22.9 مليون دينار كويتي، ما نسبته 23.8% مقارنة بالنصف الأول من العام 2020. وقد ساهمت صافي الاتعاب والعمولات بنحو 81.4 مليون دينار كويتي، في حين ساهمت إيرادات التعامل بالعملة الأجنبية بما قيمته 15.9 مليون دينار كويتي بينما بلغت مصادر الإيرادات الأخرى من غير الفوائد 21.6 مليون دينار كويتي.

سجلت صافي الاتعاب والعمولات ارتفاعاً بنسبة 13.8% مقارنة بأداء النصف الأول من العام 2020، نتيجة للمساهمة القوية من جميع قطاعات الأعمال، في حين نمت الإيرادات الأخرى من غير الفوائد (والتي تتضمن بشكل أساسي صافي إيرادات الاستثمار) بمقدار 22.7 مليون دينار كويتي، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى تحسين تقييمات السوق للاستثمارات. شهد صافي أرباح التعامل بالعملة الأجنبية للنصف الأول من العام 2021 تراجعاً بنحو 9.7 مليون دينار كويتي مقارنة بالنصف الأول من العام 2020 والذي كان قد استفادت فيه من تأثير حركة العملات المصاحبة لإصدار المجموعة للسندات الدائمة المقومة بالدولار الأمريكي ضمن الشريحة الأولى الإضافية من رأس المال.

ويعد أداء إيرادات الرسوم والعمولات للمجموعة قوياً حيث تتنوع مصادرهما بين مجموعة من المناطق الجغرافية وقطاعات الأعمال المختلفة. ومن الجدير بالملاحظة أن المصدر الرئيسي لإيرادات غير الفوائد يتمثل في الأنشطة المصرفية الأساسية المتصلة بالأعمال عوضاً عن الإيرادات الأكثر تقلباً من أنشطة التداول.

ننتقل الآن إلى المصروفات التشغيلية الموضحة في الرسم البياني أعلى الجانب الأيمن من الشريحة. فقد بلغ إجمالي المصروفات التشغيلية للنصف الأول من العام 2021 نحو 170.1 مليون دينار كويتي، بارتفاع نسبته 10.3% مقارنة بنفس الفترة من العام 2020. ويرجع ارتفاع تكاليف الموظفين والمصروفات التشغيلية الأخرى خلال هذه

الفترة إلى زيادة مستويات الأنشطة داخل الكويت وعلى مستوى شبكة الفروع الخارجية للمجموعة مقارنة بما كان عليه الحال خلال معظم فترات العام 2020.

ومن الجدير بالذكر في هذا الصدد أن البنك يستمر في إدارة التكاليف بما يتماشى مع المستويات الحالية للنشاط الاقتصادي، مع مواصلة الاستثمار في مبادرات العمل والتقنيات والعمليات الرئيسية لديه لتمكين المجموعة من تقديم أفضل الخدمات لعملائها وتحسين مواردها بما ينعكس بشكل إيجابي على الكفاءة التشغيلية.

كما تستمر قنواتنا الرقمية في لعب دور محوري في خدمة العملاء، حيث زادت المعاملات الإلكترونية إلى مستويات قياسية. كما نواصل العمل على مجموعة من المنتجات المختارة في بعض النطاقات الجغرافية مثل أنشطة إدارة الثروات في المملكة العربية السعودية، وتوسيع عملياتنا المصرفية الإسلامية من خلال بنك بوبيان، وكذلك عملياتنا في بنك الكويت الوطني - مصر.

بلغت نسبة التكاليف إلى الدخل لدينا 37.6% بارتفاع طفيف مقارنة بفترة الاثني عشر شهراً للعام 2020 والذي بلغت فيه 37.0%.

ننتقل الآن إلى مخصصات خسائر الائتمان وخسائر انخفاض القيمة الموضحة أسفل الجانب الأيمن من شريحة العرض.

بلغ إجمالي مخصصات خسائر الائتمان وخسائر انخفاض القيمة 97.2 مليون دينار كويتي في النصف الأول من العام 2021، بانخفاض نسبته 23.2% عن النصف الأول من العام 2020 الذي بلغت فيه 126.6 مليون دينار كويتي. وقد بلغت مخصصات خسائر الائتمان خلال النصف الأول من العام 2021 نحو 94.3 مليون دينار كويتي وتأتي تلك المخصصات التي تم تجنبها في سياق الأعمال العادية لعملاء التجزئة والشركات في الكويت والفروع الخارجية، فضلاً عن المخصصات العامة الاحترازية ورغم تراجع المخصصات في النصف الأول من 2021 فإن المجموعة تستمر في اتباع نهج متحفظ في إدارة انكشافاتها الائتمانية أخذاً في الاعتبار الأثر الممتد للجائحة على وتيرة النشاط الاقتصادي.

وصلت تكلفة المخاطر خلال النصف الأول من 2021 إلى 102 نقطة أساس مقابل 112 نقطة أساس للنصف الأول من العام 2020، ولكنها لا تزال دون مستوياتها المسجلة للفترة الكاملة العام 2020 والتي بلغت 121 نقطة أساس.

وهنا أود الإشارة إلى أن المركز المالي للمجموعة لا يزال قوياً ويتمتع بمستويات عالية من الجودة الائتمانية، إلى جانب مستويات رسمة قوية يتميز بها بنك الكويت الوطني

فضلاً عن قدرته على تحقيق أرباح تشغيلية تساهم في تعزيز قدرة استيعاب البنك لخسائر الائتمان- وسوف نتطرق إلى نسب كفاية رأس المال بعد قليل في شرائح العرض اللاحقة. ننتقل الآن لشريحة العرض التالية.

من خلال عرض هذه الشريحة، سوف أتناول بمزيد من التفاصيل جانب تنوع الإيرادات عن طريق الفروع الخارجية والذراع الإسلامي للمجموعة.

يتمتع بنك الكويت الوطني بميزة فريدة بين البنوك الكويتية تتمثل في الانتشار الجغرافي الواسع لعملياته وقدرته على تقديم الخدمات المصرفية التقليدية والإسلامية في آن واحد. ويوفر هذا التنوع درجة كبيرة من المرونة لأرباح المجموعة ويمنح أعمالها ميزة تنافسية قوية.

كما هو مبين في الرسم البياني أعلى الجانب الأيسر من الشريحة، بلغت صافي الإيرادات التشغيلية من العمليات الخارجية لبنك الكويت الوطني خلال النصف الأول من العام 2021 نحو 112.6 مليون دينار كويتي، بارتفاع نسبته 3.6% مقارنة بالنصف الأول من العام 2020. وقد ساهمت الفروع الخارجية في أرباح المجموعة بنحو 32.6 مليون دينار كويتي، ما يشكل تحسناً كبيراً والذي يعود بشكل رئيسي إلى انخفاض مخصصات الخسائر الائتمانية ومخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال النصف الأول من العام 2021. وقد سجلت الفروع الخارجية نسبة مساهمة قوية في كل من صافي الإيرادات التشغيلية وصافي الربح للمجموعة بنحو 25% و20% على التوالي.

حقق بنك بوبيان، الذراع الإسلامي للمجموعة، صافي أرباح للنصف الأول من العام 2021 بنحو 21.5 مليون دينار كويتي، بارتفاع نسبته 25.1% عن النصف الأول من العام 2020، ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى إيرادات التمويل الإسلامي القوية وذلك نتيجة للنمو المستمر في محفظة القروض وحجم الأعمال وتحسن صافي هامش الفائدة.

وأخيراً في الرسم البياني أسفل الجانب الأيمن للشريحة، تلاحظون مساهمة الفروع الخارجية وبنك بوبيان في إجمالي أصول المجموعة بنسبة 37% و22% على التوالي، بما يعزز من استراتيجية تنويع مصادر الإيرادات لدى المجموعة.

ننتقل الآن إلى شريحة العرض التالية.

هنا سوف نلقي نظرة على بعض اتجاهات البنود الرئيسية بقائمة المركز المالي خلال هذه الفترة.

كما هو موضح في الرسم البياني أعلى يسار الشريحة، بلغ إجمالي الموجودات بنهاية يونيو 2021 نحو 31.6 مليار دينار كويتي، بزيادة نسبتها 6.3% عن إجمالي الموجودات بنهاية ديسمبر 2020 والذي بلغ 29.7 مليار دينار كويتي.

وسجلت محافظة قروض المجموعة نمواً قوياً حيث بلغت 18.5 مليار دينار كويتي بزيادة قدرها 1 مليار دينار كويتي أو ما نسبته 5.7% مقارنة بالفترة المنتهية في ديسمبر 2020. وقد شهدت العمليات التقليدية بالكويت، وبنك بوبيان والعمليات الخارجية جميعها نمواً في محافظة القروض خلال هذه الفترة.

وعلى صعيد ودائع العملاء، والتي لا تشمل ودائع البنوك وودائع المؤسسات المالية غير المصرفية، فقد ارتفعت إلى 17.4 مليار دينار كويتي خلال النصف الأول من العام 2021 بالمقارنة مع نهاية عام 2020. وقد سمح النمو المستمر في ودائع المجموعة الأساسية لها بالتخارج من الودائع المؤسسية ذات التكاليف المرتفعة نسبياً وساهم في الحفاظ على تسجيل حركة جيدة على صعيد المزيج التمويلي العام للمجموعة. كما شهدت المجموعة نمواً قوياً في الودائع المصرفية لقطاع التجزئة بشقيه الإسلامي والتقليدي.

ويعكس النمو في الودائع المصرفية لقطاع التجزئة مواصلة التركيز على هذا الجانب من أعمالنا، وذلك من خلال الاستفادة من العلامة التجارية الرائدة لبنك الكويت الوطني وثقة العملاء به وقوة تصنيفه الائتماني.

وبالنسبة لمزيج التمويل بصفة عامة، فإن ودائع العملاء تشكل حالياً نسبة جيدة تبلغ 66% من مزيج تمويل المجموعة.

وقد قام البنك خلال النصف الأول من العام 2021 باسترداد سندات مساندة ضمن الشريحة الأولى من رأس المال بقيمة 700 مليون دولار أمريكي، والتي كان أصدرها في إبريل 2015. وقام بنك بوبيان بإصدار صكوك ضمن الشريحة الأولى من رأس المال بقيمة 500 مليون دولار أمريكي، بينما قام باسترداد صكوك ضمن الشريحة الأولى من رأس المال بقيمة 250 مليون دولار أمريكي، والتي كان قد أصدرها في مايو 2016.

وتجدر الإشارة إلى أنه وعلى الرغم من استمرار تخفيف بنك الكويت المركزي لبعض المتطلبات الرقابية، إلا أن المجموعة نجحت في الحفاظ على مستويات السيولة المطلوبة قبل هذا التعديل وبما يتوافق مع متطلبات اتفاقية بازل 3.

ننتقل الآن إلى شريحة العرض التالية.

ونستعرض من خلال هذه الشريحة تأثير النتائج المالية للنصف الأول من العام 2021 على بعض معايير ومؤشرات الأداء الرئيسية.

فقد بلغ معدل العائد على متوسط حقوق المساهمين للنصف الأول نحو 9.2% مقارنة بنحو 6.3% للنصف الأول من العام 2020، و7.0% للفترة الكاملة للعام 2020. كما

بلغ العائد على متوسط إجمالي الموجودات 1.05% مقارنة بنحو 0.75% للنصف الأول من العام 2020، و0.82% لفترة الاثني عشر شهراً للعام 2020.

وحافظت المجموعة على قوة واستقرار معدل كفاية رأس المال لديها حيث بلغ 18.2%، مع انخفاض هامشي عن النسبة المسجلة بنهاية ديسمبر من العام 2020 والتي بلغت 18.4%. وبلغ معدل كفاية رأس المال للشريحة الأولى ومعدل كفاية رأس المال الأساسي- الشريحة 1 من حقوق المساهمين 13.4% و15.7% على التوالي. وتجدر الإشارة إلى أنه لم يتم تضمين الأرباح المرحلية في حساب نسب رأس المال المذكورة.

أما فيما يتعلق بنسب جودة الأصول، فقد ارتفعت نسبة القروض المتعثرة إلى 2.45% بنهاية يونيو 2021 مقارنة بنحو 1.72% بنهاية ديسمبر 2020، وتُعزى الزيادة في القروض المتعثرة إلى حد كبير إلى مجموعة من العملاء الذين قام البنك باتخاذ إجراءات قانونية ضدهم.

ونتيجة لذلك ومع ارتفاع نسبة القروض المتعثرة فقد انخفضت نسبة تغطية القروض المتعثرة إلى 152% بنهاية يونيو 2021 ومن المتوقع أن يكون التأثير على معدلات القروض المتعثرة والتغطية قصير الأجل على أن يتحسن ويعود الاتجاه نحو مستوياته الطبيعية تدريجياً. كما لا يتوقع وجود أثر جوهري لهذه التعديلات المرحلية على المركز المالي للبنك حيث إن لدى البنك الضمانات الكافية مقابل المديونيات المذكورة.

ننتقل الآن إلى شريحة العرض التالية.

أود الحديث هنا بمزيد من التفاصيل عن مخصصات الائتمان وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي والخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 والمحتسبة وفقاً لإرشادات بنك الكويت المركزي. وكما هو معلوم، فإن البنوك في الكويت تقوم بشكل ربع سنوي باحتساب مبلغ المخصصات الائتمانية المطلوبة (أي المبلغ في الميزانية العمومية) وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي ومقارنتها بالخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الائتمانية التي تم التوصل إليها وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 وفقاً لإرشادات بنك الكويت المركزي. ويعتمد نظام المخصصات الذي سيتم تطبيقه وبالتالي تحميله على بيان الدخل على أساس المبلغين في الميزانية العمومية أيهما أعلى.

ومن الجدير بالملاحظة هنا أن إرشادات بنك الكويت المركزي الخاصة بحساب الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الائتمانية وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 تتبع نهجاً أكثر تحفظاً مقارنة بالمعيار الأصلي لإعداد التقارير المالية رقم 9.

يوضح الرسم البياني الموجود في أعلى الجانب الأيسر من هذه الشريحة المعلومات الخاصة بمراحل تصنيف القروض والمطلوبات المحتملة مع الخسائر الائتمانية المتوقعة

للتسهيلات الائتمانية كما في 30 يونيو 2021. وكما تلاحظون أعلى يمين الشريحة، فقد بلغت نسبة القروض والسلف المدرجة ضمن المرحلة الأولى 88% من إجمالي محفظة القروض، مقابل 9% في المرحلة الثانية و3% في المرحلة الثالثة. وترجع الزيادة في القروض ضمن المرحلة الثالثة بشكل كبير إلى إعادة تصنيف بعض قروض البنك لمجموعة محددة من العملاء كما ذكر سلفاً.

ويوضح الرسم البياني في أسفل الجانب الأيمن من الشريحة ارتفاع الخسائر الائتمانية المتوقعة كما في يونيو 2021 إلى 631 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 605 مليون دينار كويتي في ديسمبر 2020. ويرجع ذلك في الأساس إلى صافي الزيادة في القروض ضمن المرحلة الثالثة بعد دراسة أثر الضمانات المؤهلة، والذي تم تعويضه جزئياً بانخفاض الخسائر الائتمانية المتوقعة الخاصة بالمرحلة الثانية بسبب تحسن النظرة المستقبلية لعوامل الاقتصاد الكلي.

وعلى الرغم من أن الخسائر الائتمانية المتوقعة المحترسة وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 (المحترسة وفقاً لإرشادات بنك الكويت المركزي في هذا الشأن) والمخصصات المطلوبة وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي هما نظامان مختلفان ولا تصح مقارنتهما على هذا النحو، فإنه كما في 30 يونيو 2021، تجاوزت مخصصات الميزانية العمومية وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي الخسائر الائتمانية المتوقعة المحترسة بما يتماشى مع إرشادات بنك الكويت المركزي بنحو 123 مليون دينار كويتي، ما يوفر احتياطياً كبيراً للمجموعة لتحمل أي تأثير سلبي محتمل لحالة عدم اليقين السائدة على متطلبات مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة.

وننتقل الآن إلى الشريحة الأخيرة من العرض.

وقبل أن أختتم حديثي، اسمحوا لي بعرض ملخص سريع للأحداث التي ميزت أداءنا المالي خلال النصف الأول من العام 2021.

لقد شهدنا خلال النصف الأول من العام 2021 استمراراً لاتجاه التعافي التدريجي الذي وبالنسبة لمجموعة بنك الكويت الوطني، فقد تميز النصف الأول من العام 2021 بالتحسن التدريجي للعوامل الأساسية المحركة للأنشطة التشغيلية، والنمو القوي في حجم القروض وزيادة الفائض التشغيلي وكذلك انخفاض مخصصات الخسائر الائتمانية وخسائر القيمة بالإضافة إلى قوة الميزانية العمومية، ومستويات السيولة المريحة، ومتانة قاعدة رأس المال.

ننتقل الآن إلى التوقعات المستقبلية للفترة المتبقية من العام 2021.

فمن ناحية، نظل متفائلين بحذر بشأن الانتعاش التدريجي للأنشطة التجارية وجهود التطعيم وغيرها من الأمور الإيجابية، ومن ناحية أخرى نواجه تحديات واستمراراً

لأجواء عدم اليقين بسبب استمرار الجائحة. كذلك، فمن المتوقع أن تظل بيئة أسعار الفائدة المنخفضة الحالية دون تغيير خلال العام المقبل. كل هذا يجعل من الصعب الوقوف على توقعات دقيقة بشأن المؤشرات الرئيسية. وبالطبع، فإن التقييمات المستقبلية يتم تحديدها بعد دراسة متأنية لاعتبارات من ضمنها التوقيت وغيره من العوامل الأخرى، وبالتالي فمن المنتظر تعديلها بمرور الوقت.

أما فيما يتعلق بنمو القروض، فقد سجلت نمواً قوياً بلغ 5.7% خلال النصف الأول من العام 2021 وذلك بالمقارنة مع نهاية ديسمبر 2020، ونتوقع أن نشهد نمواً في خانة الأحاد ما بين متوسط إلى مرتفع للفترة الكاملة للعام 2021.

وبلغ متوسط صافي هامش الفائدة للنصف الأول من العام 2021 نحو 2.28%، ونتوقع استقرار مؤشرات صافي هامش الفائدة ضمن هذا النطاق إلى حد كبير خلال فترة العام 2021 بأكمله.

كما بلغت نسبة التكاليف إلى الدخل حوالي 37.6%. ونظراً لوجود تحديات كثيرة كبيئة أسعار الفائدة وكذلك ظروف الاقتصاد الكلي، فضلاً عن استمرار برنامجنا الاستثماري لدعم مبادرات المجموعة المختلفة، فإنه من المتوقع بقاء النسبة عند أواخر الثلاثينات.

ولا يتضمن هذا الاستعراض التوقعات المستقبلية بشأن تكلفة المخاطر، حيث إنه على الرغم من عودة الأنشطة التجارية والاقتصادية بشكل جزئي، إلا أن الجائحة لم تنته بعد، ولا تزال تداعياتها العالمية تتكشف. لذلك، فإننا نرى أنه ليس من الحكمة تقديم توقعات مستقبلية بشأن تكلفة المخاطر وبالتالي توقعات بشأن الأرباح وكفاية رأس المال. ومع ذلك، فإننا نأمل في الحفاظ على نسب كفاية رأس المال بما يتماشى مع أهدافنا في الحفاظ عليها عند مستويات أعلى من الحد الأدنى للمتطلبات الرقابية.

وبذلك ينتهي استعراض النتائج المالية.

شكراً لكم على وقتكم الثمين، وننتقل الآن مرة أخرى إلى أمير.

شكراً لك سوجيت

أمير حنا:

شكراً لك سيد عصام

الآن كما جرت العادة، سنتوقف قليلاً لتلقي جميع الأسئلة ثم نقوم بتجميعها للحصول على إجابة واحدة لكل موضوع توفيراً للوقت. نعود إليكم بعد قليل.

عدنا إليكم ببعض الموضوعات للمناقشة. سنبدأ ببعض الأسئلة حول اتجاهات صافي هامش الفائدة وعوائد الأصول وتكلفة التمويل. سوف يقوم سوجيت بالرد على هذا السؤال

حول التحسن في عوائد الأصول في النصف الأول وما إذا كنا نتوقع أن يستمر هذا في النصف الثاني أيضاً؟ ما هي توقعاتكم لتكلفة التمويل في النصف الثاني؟ ووفقاً لذلك، كيف ترون اتجاهات صافي هامش الفائدة لبقية العام؟

إليك سو جيت

سوجيت رونغي:

فيما يخص العوائد، فإننا في الواقع ما زلنا نشهد انكماشاً صغيراً في العوائد بشكل عام على مستوى المجموعة على أساس ربع سنوي. وهذا أمر طبيعي تماماً خاصة في ضوء تحديد أسعار فائدة منخفضة للأصول الجديدة لدينا، وأيضاً الأصول التي تم إعادة تسعيرها خلال الفترة كانت بأسعار فائدة منخفضة. وبشكل ما أو بأخر، فقد بلغ العائد خلال الربع الثاني 2.98%، وربما قد يكون هناك تأثير ضئيل على العائد في المستقبل.

وعلى صعيد تكلفة التمويل، فإننا في هذا الجانب حققنا فائدة كبيرة حيث تحسنت من الربع الأول إلى الربع الثاني هذا العام. فاعتباراً من الربع الثاني، بلغت تكلفة التمويل 0.79% ونتوقع أن تظل تكلفة التمويل مستقرة إلى حد ما أو قد يكون هناك تحسن طفيف. ويعتمد جزء كبير من هذا التحسن على استمرار ودائع الحسابات الجارية وحسابات التوفير لدينا وإلى متى سنستمر في الاستفادة من هذه الودائع.

بشكل عام، فيما يخص صافي هامش الفائدة، فإننا نتوقع بقاءه عند المستويات الحالية التي شهدناها خلال فترة الستة أشهر الأولى من العام.

لدينا بعض الأسئلة عن برنامج التأجيل الثاني لأقساط قروض التجزئة، وخسائر التعديل الناتجة عنه، كيف سيتم التعامل مع ذلك والمعالجة المحاسبية لتحمل الحكومة لخسائر التعديل؟

أمير حنا:

كما ذكرت سابقاً في سياق عرض النتائج المالية، فإن برنامج التأجيل الثاني لأقساط القروض الذي أقرته الحكومة الكويتية خلال الربع الثاني من العام 2021 يشبه إلى حد ما من الناحية التشغيلية برنامج التأجيل السابق الذي تم خلال العام 2020، إلا أن هناك اختلاف رئيسي واحد؛ وهو أن تكلفة هذا البرنامج، أي خسارة التعديل التي ستنشأ عن التأجيل كما حدث في برنامج العام 2020، والتي تم تحميلها على حقوق المساهمين العام الماضي، سيتم تعويضها بالكامل من قبل الحكومة الكويتية وذلك بموجب قانون أقره البرلمان.

سوجيت رونغي:

وبشكل أساسي، فإن لدينا تكاليف تم إدراجها في بيان الأرباح والخسائر نتيجة لخسائر التعديل التي أدت إلى تغييرات في التدفقات النقدية التعاقدية والتي سيتم تعويضها بالكامل من قبل الحكومة بحيث يتم تسوية المبلغ في بيان الدخل. وهذا هو السبب في عدم ظهور أي تأثير على بيان الدخل نتيجة لبرنامج التأجيل للعام 2021.

فيما يتعلق بالميزانية العمومية، فسوف يتم إدراج المبلغ المستلم من الحكومة (142 مليون دينار كويتي) الذي أشرت إليه سابقاً، ضمن الموجودات الأخرى في الميزانية العمومية.

وردتنا بعض الأسئلة حول قانون الرهن العقاري؟ هل هناك أي تحديثات؟ وما هي فرص إصداره؟

أمير حنا:

في الواقع، فإنه لا توجد مستجدات في هذا الشأن حتى الآن، ولكن كما أوضحنا في المؤتمرات السابقة، فإن هناك حاجة ملحة لإصدار هذا القانون، حيث إن آلية تمويل الإسكان الحالية من قبل بنك الائتمان الكويتي سوف تقف عائقاً أمام الجهود المبذولة لحل الطلب المتزايد على المنازل السكنية، لا سيما بالنظر إلى شريحة فئة الشباب ضمن عدد السكان الإجمالي في الكويت. أما إذا تم إصدار قانون الرهن العقاري، فسوف تستفيد البنوك، حيث ستقدم منتجاً جديداً من المتوقع أن يكون عليه طلب كبير في السوق الكويتي على غرار ما رأيناه في دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى.

عصام الصقر:

لدينا بعض الأسئلة أيضاً عن نمو القروض في النصف الأول، وتحديدًا خلال الربع الثاني، والعوامل التي تقف وراء ذلك وتوقعات النمو لبقية العام. تفضل سوجيت.

أمير حنا:

كان نمو القروض الذي شهدناه خلال النصف الأول قوياً للغاية وبنسبة 5.7%، أي ما يقارب مليار دينار كويتي مقارنة بمستويات ديسمبر 2020. وكان النمو مدفوعاً بشكل أساسي بالإقراض الاستهلاكي في الكويت، وقروض الشركات (الشركات الأجنبية بشكل رئيسي)، وقد ساهمت الفروع الخارجية بشكل كبير في النمو عبر مواقع مختلفة، وبالطبع واصل بنك بوبيان نموه على أساس فصلي وسنوي.

سوجيت رونغي:

وبشكل عام، فإن نمو القروض يعود إلى جميع قطاعات أعمال بنك الكويت الوطني. وعلاوة على ذلك، فقد استفاد البنك من برنامج تأجيل أقساط القروض الذي تم تنفيذه في الربع الثاني؛ حيث لم يتم استلام أقساط القروض الاستهلاكية التي كان من المتوقع سدادها خلال الفترة (تحديداً من منتصف مايو 2021)، ما ساعد البنك على تحقيق نمو في القروض الاستهلاكية.

ونتوقع أن يستمر النمو في الأشهر الستة القادمة من العام، مدعوماً بعمليات إقراض كبيرة قادمة لدى الفروع الخارجية وبنك بوبيان. وبمجرد انتهاء برنامج التأجيل، قد نشهد أيضاً نمواً في جانب القروض الاستهلاكية أيضاً. ونحن متفائلون للغاية باستمرار النمو في القروض في خانة الأحاد ما بين متوسط إلى مرتفع للسنة المالية 2021.

لدينا سؤال عن إيرادات الاستثمار وما إذا كانت اتجاهات النمو التي شهدناها في النصف الأول ستستمر على المدى الطويل.

أمير حنا:

في الواقع، فإن إيرادات الاستثمار تتعلق بالعام 2020. الذي شهدنا فيه تعرض محفظة الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حساب الأرباح والخسائر لتداعيات بسبب الجائحة وانخفاض تقييمات السوق. إلا أن معظم تقييمات السوق عادت للصعود، والارتفاع الذي نراه مدفوعاً بالتقييمات العادلة.

سوجيت رونغي:

أما عن حجم النمو أو مدته مستقبلاً، فإن ذلك يعتمد على مدى الإقبال في السوق خلال العام المقبل.

وردتنا بعض الأسئلة عن زيادة القروض المتعثرة في الربع الثاني، وما هي القطاعات التي تشملها هذه القروض؟

أمير حنا:

في الواقع، فإن هذه القروض تأتي من مختلف القطاعات، وزيادة القروض المتعثرة في الربع الثاني هو نتيجة لقرار البنك باتخاذ إجراءات قانونية ضد مجموعة من العملاء، والذي يعتبر إجراءً عادياً يقوم به البنك للحفاظ على قوة مركزه القانوني والمالي إزاء الانكشافات المختلفة.

عصام الصقر:

ولكن التأثير السلبي لهذا الإجراء على القروض المتعثرة هو تأثير مؤقت، ونتوقع أن تعود القروض المتعثرة تدريجياً إلى المستويات الطبيعية عند تسوية هذه القضايا، لا سيما في ظل وجود ضمانات كافية لدى البنك مقابل هذه القروض. والأهم من ذلك، أنه لن يكون هناك أي تأثير على المركز المالي للبنك نتيجة لهذه التحركات المؤقتة.

لدينا أسئلة عن السيولة وتخفيف بنك الكويت المركزي لمتطلبات السيولة ومتى سينتهي ذلك؟

أمير حنا:

من المتوقع أن يستمر تخفيف متطلبات السيولة الممنوحة من قبل بنك الكويت المركزي حتى نهاية العام الجاري. ولكن تجدر الإشارة إلى إن الفائدة المحققة على صعيد تكلفة التمويل التي شهدناها خلال فترة الستة الأشهر الأولى من العام لا تتعلق مباشرة بتخفيف متطلبات السيولة من قبل البنك المركزي، حيث يتمتع بنك الكويت الوطني بنسبة كبيرة من ودائع الحسابات الجارية وحسابات التوفير، وقد شهدنا نمواً كبيراً في الودائع الجارية وحسابات التوفير خلال العام الماضي، واستمر هذا الاتجاه أيضاً خلال هذا العام. لذلك، فإن المزيج الإيجابي من التمويل والقدرة على التخارج من الودائع مرتفعة التكلفة هو ما تسبب في انخفاض تكاليف التمويل ونتوقع استمرار هذه الميزة حتى نهاية العام.

سوجيت رونغي:

لدينا أسئلة مكررة عن نمو القروض والقوى المحركة لهذا النمو.

أمير حنا:

لدينا سؤال حول التصنيفات الائتمانية وانخفاض التصنيف السيادي لدولة الكويت مؤخراً من قبل وكالة ستاندرد آند بورز ومدى تأثيرها على عمليات البنك.

فيما يتعلق بخفض التصنيف الائتماني للكويت، فتصنيفات البلاد ومنذ فترة تمت مراجعة النظرة المستقبلية لها لتكون سلبية من قبل وكالة S&P وذلك لأسباب واضحة ونعرفها جميعاً وهي عدم وجود إصلاحات مالية وغياب استراتيجية التمويل لأسباب سياسية. وهذا أمر مؤسف للقطاع المصرفي حيث يكون هناك عادة تأثير مباشر على تصنيفات البنوك الائتمانية جراء أي تغيير على التصنيف السيادي.

عصام الصقر:

ولكن بشكل أساسي وكما أوضحت جميع وكالات التصنيف الائتماني بوضوح في تعليقاتها، فإن القطاع المصرفي في الكويت يتمتع بوضع قوي للغاية وبمستويات مريحة من الربحية والسيولة والرسملة وجودة الأصول.

وعلى الرغم من تغيير النظرة المستقبلية للبنك إلى سلبية بعد الإجراء الذي تم اتخاذه بشأن التصنيف السيادي، إلا أنه تم تثبيت تصنيفاتنا بفضل ما نتمتع به من قوة وصلابة وبالتالي لا نتوقع أي تأثير على عملياتنا.

سؤال عن تكلفة المخاطرة واتجاهات تكاليف التشغيل وكيف نراها حتى نهاية العام. أمير حنا:

تُظهر تكاليف التشغيل للستة أشهر الأولى من 2021 ارتفاعاً بالمقارنة مع النصف الأول من عام 2020. إلا أنه يجب النظر إلى هذا الارتفاع من حيث الفترة المقارنة في عام 2020 حيث تم فرض إجراءات إغلاق وتقييد في الحركة خلال فترات من الربع الثاني وامتداد ذلك حتى خلال الربع الثالث. لذلك لم تكن هناك العديد من التكاليف في ظل غياب فرص القيام بأنشطة الأعمال بالمقارنة مع عام 2021. سوجيت رونغي:

والآن شهدنا عودة مستويات التكاليف، فعلى سبيل المثال لدينا نمو في عدد الموظفين لدعم عملياتنا وكذلك زيادة في تكلفة خدمات الأعمال التي لم تكن موجودة في العام الماضي بسبب الإغلاق. وقد أدى ذلك إلى ارتفاع التكاليف، حيث أن تكاليف الموظفين مدفوعة بزيادة عدد الموظفين وتكاليف غير الموظفين مدفوعة بمستوى أقوى للنشاط في الكويت وخارجها.

وفيما يخص نسبة التكاليف إلى الدخل، فإننا نتوقع أن تكون في أواخر الثلاثينيات، أي قرب المستويات الحالية، وربما أكثر قليلاً ولكن أقل من 40%.

هناك العديد من الأسئلة حول برنامج التأجيل الثاني ويبدو أن هناك القليل من الالتباس حول تأثيره. مرة أخرى، هناك سؤال آخر حول خسائر التعديل وتأثيرها على البنك من برنامج التأجيل. أمير حنا:

حسنًا، هذه المرة هو اختياري وهذا البرنامج مشابه جدًا لبرنامج التأجيل الذي شهدناه في عام 2020 مع استثناءات قليلة ولكن الاختلاف الأكثر أهمية عن المرة السابقة هو أن برنامج التأجيل الجديد تمت الموافقة عليه من خلال قانون من قبل البرلمان وسيتم تغطية تكلفته من قبل الحكومة كما أوضح سوجيت. عصام الصقر:

لدينا سؤال عن معدل العائد على حقوق المساهمين وتكلفة المخاطر وكيف تنظر الإدارة الاتجاهات المستقبلية لها. أمير حنا:

انخفضت تكلفة المخاطر في النصف الأول من العام بالمقارنة مع النصف الأول من العام الماضي وأيضًا لعام 2020 بكامله. كما نشهد انخفاضًا تدريجيًا ونتوقع أن تكون تكلفة المخاطر لعام 2021 أقل من مستوياتها في 2020. وفي الوقت نفسه، يواصل البنك اتباع سوجيت رونغي:

نهج حذر بتجنب المخصصات اللازمة وذلك في ظل حالة عدم اليقين الحالية نظرًا لأننا لم نتخطى الجائحة. ومع ذلك ، نتوقع أن تكون تكلفة المخاطر لعام 2021 أقل من العام الماضي ، ولكن من الصعب تحديدها في الوقت الحالي.

أمير حنا: لدينا بعض الأسئلة عن سياسة الاستدامة الخاصة بالبنك ووضعها مقارنة بباقي البنوك الخليجية وقياساً على المعايير الدولية في هذا الشأن.

عصام الصقر: كما ذكرت، فإن قضايا الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية بشكل عام أصبحت من أهم الأولويات على مستوى المجموعة وعملياتها في مختلف الأسواق. ففي السنوات الأخيرة، قمنا بتوسيع نطاق إفصاحات الاستدامة لدينا، كما أننا نقوم بإصدار تقرير مفصل عن الاستدامة منذ العام 2017.

إننا الآن ملتزمون أكثر من أي وقت مضى بدمج استراتيجيات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية المؤثرة في جميع جوانب أعمالنا. وكما أسلفت في كلمتي الافتتاحية، فإن الانتقال إلى مبنى المقر الرئيسي الجديد للبنك المصمم والمنفذ طبقاً لمعايير LEED الذهبية (نظام الريادة في تصميمات الطاقة والبيئة) خير شاهد على هذا الالتزام، حيث شهدنا بشكل فوري انخفاضاً في استهلاك الطاقة والمياه وانبعاثات الغازات الدفيئة.

كما أن البنك يعمل حالياً على العديد من المبادرات لقياس آثار الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية بشكل أفضل، مع التركيز بشكل أكبر على تقييم الأثر البيئي المباشر وغير المباشر. كما أدعوكم للاطلاع على إفصاحات الاستدامة الخاصة بالبنك والتي نوضح فيها بشكل مفصل نهج الاستدامة الخاص بنا وما حققناه حتى الآن في مواصلة ممارساتنا مع أطر الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية المحلية والدولية.

أمير حنا: سؤال آخر عن رأس المال وسيكون هذا هو السؤال الأخير نظراً لضيق الوقت، وهو عن تأثير احتساب خسائر التعديل الخاصة ببرنامج التأجيل للعام 2020 ابتداءً من هذا العام على نسب رأس المال.

سوجيت رونغي: سيتم إطفاء خسائر التعديل التي قمنا بتحميل تكاليفها على حقوق المساهمين في العام 2020 على مدى أربع سنوات لأغراض حساب نسب كفاية رأس المال. ولا نرى تأثيراً كبيراً لهذه الخسارة بسبب توزيعها على مدى أربع سنوات على نسبة كفاية رأس المال بشكل عام.

أمير حنا: لدي تعليق أخير حول تأثير برنامج ضمان تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة وكيف سينعكس ذلك على عوائد أصول البنك.

يعتبر سوق الشركات الصغيرة والمتوسطة في الكويت صغيراً نسبياً، كما أن انكشافات النظام المصرفي بشكل عام لهذا القطاع محدودة للغاية. لذلك، لا نتوقع أي تأثير كبير لهذا البرنامج على عوائد الأصول أو على نمو الميزانية العمومية.

بهذا نكون قد انتهينا من الإجابة على الأسئلة التي وردت إلينا.
شكراً جزيلاً لكم على حضور مكالمة اليوم. وإذا كانت لديكم أي أسئلة أخرى، فيمكنكم إرسالها مباشرة إلى البريد الإلكتروني الخاص بعلاقات المستثمرين، وسوف نقوم بالإجابة على جميع هذه الأسئلة بكل سرور.
شكراً جزيلاً للجميع. شكراً لك إلينا.
وبهذا نصل إلى نهاية مكالمة اليوم.